THE PERMANENT MISSION OF THE SYRIAN ARAB
REPUBLIC TO THE UNITED NATIONS - NEW YORK

بعثة الجمهورية العربية السورية
الدائمة لدى الأمم المتحدة - نيويورك

بيان

السفير بسام الصباغ

المندوب الدائم للجمهورية العربية السورية

لدى الأمم المتحدة في نيويورك

أمام

اللجنة السادسة

حول البند /111/ المعنون:

"التدابير الرامية إلى القضاء على الإرهاب الدولي"

الرجاء متابعة النص عند الإلقاء

نيويورك في 2021/10/06

السيدة الرئيس،

بداية أتوجه بالتهنئة للأعضاء المكتب الجدد، وأوكد دعم وفدي لإنجاح أعمال هذه الدورة. ينضم وفد بلادي لبيان حركة عدم الانحياز الذي ألقاه نيابة عنها ممثل جمهورية إيران الإسلامية. لقد اطّلع وفد بلادي على تقرير الأمين العام الصادر بالوثيقة رقم (A/76/201)، ويودّ أن يتقدم بالملاحظات التالية:

تدين الجمهورية العربية السورية الإرهاب بكافة أشكاله ومظاهره، كما تُدين وبشّدة استخدام بعض الدول لهذا الإرهاب كوسيلة لتدمير الدول وقتل الشعوب، وذراع لتحقيق أجنداتها السياسية والاقتصادية. وللأسف كانت بلادي سورية من أوائل الدول التي عانت من ظاهرة الإرهاب منذ ثمانينيات القرن الماضي، وعاد إليها بأبشع أشكاله منذ عشر سنوات وحتى الآن، حيث لعِبت حكومات دول معروفة دوراً رئيسياً في تصدير الإرهاب إلى بلادي عبر دعم وتسيير وصول مقاتلين إرهابيين أجانب وتدريبهم وتمويلهم من خلال برامج سريّة سمحت بتدفق آلاف الإرهابيين للقتال في سورية، وموّلت رواتب قاطعي الرؤوس، ووفرت لهم الأسلحة والمعدات وشاحنات النقل وكل ما يحتاجون إليه لنشر القتل والرعب والدمار في بلادي. لكنها تجاهلت حقيقة أن الإرهاب لا يقف عند حدود بلدان معينة، بل يشكل تهديداً خطيراً لسائر الدول وكافة الشعوب، واستهدافاً مباشراً للقيم الإنسانية والاحترام المتبادل بين الشعوب من مختلف الأديان والثقافات، وانتهاكاً صارخاً لسيادة القانون والمواثيق والأعراف الدولية.

إن ظاهرة الإرهاب ليست وليدة منطقة أو ديانةٍ أو عرقٍ بعينه، وإنما هي انعكاس مادي لخليط من التلاعب الشرير بعوامل القصور في التعامل الداخلي والدولي للمشكلات السياسية والاقتصادية والاجتماعية واستغلال بشعٍ لإيديولوجيات متطرفة، وخطابات الكراهية، والتحريض، والحضّ على العنف.

عند نقاش موضوع الإرهاب الدولي، لا بد لنا من الإشارة إلى أن الأمر لا يقتصر فقط على ما تقوم به التنظيمات الإرهابية، وإنما يشمل أيضاً ما يسمى بالتدابير القسرية الانفرادية اللاشرعية والتي تمثل نوعاً من الإرهاب الاقتصادي، كما أن العقبات التي تواجه العديد من الدول فيما يتعلق

بمواجهة فيروس كوفيد-19 واستئثار عدد من الدول باللقاحات لنفسها إنما يرقى لمستوى الإرهاب الصحي. هذه التدابير القسرية جميعها مفروضة خارج إطار الأمم المتحدة، وتمثل انتهاكاً للشرعية الدولية وخروجاً عن الأعراف والمواثيق الدولية.

السيدة الرئيس،

تَفخر بلادي بأنها من أوائل الدول التي دعت إلى عقد مؤتمر دولي لتحديد معنى الإرهاب وتعريفه، كما كانت الجمهورية العربية السورية فعّالة وسبّاقة دائماً للمشاركة في أي جهد دولي أو إقليمي يهدف إلى مكافحة الإرهاب بكافة أشكاله. كما عَملِت على تأطير مضامين الاتفاقيات الدولية وقواعد القانون الدولي المتصلة بمكافحة الإرهاب في تشريعاتها الوطنية، وأصدرت جملةً من القوانين والتشريعات الوطنية المختلفة، ومنها القانون رقم /19/ لعام /2012/، الذي فرض أقصى العقوبات على إنشاء أو تنظيم أو إدارة منظمة إرهابية، أو الانضمام إليها، أو تمويلها، أو التدريب على العمليات الإرهابية باستخدام المتفجرات والذخائر والأسلحة ووسائل الاتصال وفنون القتال الحربية. كما تضمنت تلك التشريعات والقوانين معاقبة الترويج للأعمال الإرهابية بواسطة المطبوعات أو المعلومات المخزّنة مهما كان شكلها. ولتطبيق أحكام هذه القوانين بما يضمن حسن تنفيذها تم إحداث محكمة مختصّة بقضايا مكافحة الإرهاب بموجب القانون رقم /22/ لعام /2012/، التي تتّبع أصول المحاكمات فيها وإجراءاتها للمعايير الدولية التي تكفل للمحكمة حق الدفاع والطعن في الأحكام.

تؤمن الجمهورية العربية السورية بأن الإرهاب لا يمكن مكافحته إلا من خلال التعاون الدولي ومعالجة أسبابه الجذرية، وانطلاقاً من هذه القناعة، انضمت سورية إلى معظم الاتفاقيات الدولية الخاصة بمكافحة الإرهاب، واستكملت ذلك باتفاقيات قضائية ثنائية مع عدد من الدول.

يؤكد وفدي على أن محاربة الإرهاب هي عملية شاملة في جميع المناطق التي يتواجد وينشط فيها بدون ازدواجية، لأن محاربته في منطقة ودعمه في أخرى لن يساعد في القضاء عليه. في

هذا السياق لا بد لنا من التشديد على ضرورة تجفيف منابع دعم الإرهاب بالمال، وضبط الحدود أمام حركة الإرهابيين، ووقف عمليات التسليح والتدريب للتنظيمات الإرهابية، ومواجهة حملات الترويج السياسي والإعلامي لها، والالتزام التام بتطبيق جميع قرارات الأمم المتحدة ومجلس الأمن ذات الصلة وفي مقدمتها 2170 و2187 و2195 و2199 و2253. كما تشدد سورية أيضاً على ضرورة التعامل بجدية مع مخاطر ظاهرة المقاتلين الإرهابيين الأجانب وعوائلهم، وإلزام الدول التي جاء منها هؤلاء الإرهابيين أو يحملون جنسياتها بتحمل مسؤولياتهم تجاه إعادة مواطنيها ومحاكمتهم، وضمان إعادة إدماجهم في مجتمعاتهم.

ختاماً السـيدة الرئيس، لا بد من التأكيد على أولوية الملكية والقيادة الوطنية لجهود مكافحة الإرهاب، والتعاون مع منظمة الأمم المتحدة وأجهزتها ذات الصـلة وبما يضـمن احترام سـيادة الدول واستقلاليتها. ولا بد أيضاً من رفض التفسيرات المشوّهة لميثاق الأمم وخاصة المادة /51/ منه، الذي يستخدم مكافحة الإرهاب ذريعة للتدخل في الشؤون الداخلية للدول الأعضاء أو شنّ عدوانٍ عليها أو احتلال أجزاء من أراضيها.

شكراً السيدة الرئيس..